

رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر في افتتاح الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام:

# تحقق الوطن في ظل قيادة المؤتمر منجزات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية

## المؤتمر قاد مسيرة البناء والتطور وحقق نهضة تنموية شاملة في عموم اليمن لسها كل مواطن



ندعو كافة القوى السياسية إلى حوار مسؤول وبشفافية مطلقة وتقديم المعالجات والحلول

**حكومة المؤتمر على استعداد تام للاستماع إلى الحلول لمعالجة هموم المواطنين دون ضجيج في الشارع أو تزييف وعي المواطن**

**نحن مستعدون لأن نسلم الحكومة لكل من يستطيع تنزيل الأسعار**

**المؤتمر يدرك أنه يتحمل كامل المسؤولية عن تحقيق تطلعات الشعب اليمني الذي منحه الثقة**

**المؤتمر الشعبي هو حزب الوسط حزب هذه الأمة وبنى على أسس ديمقراطية**

صنعاء / سيا

أفتتح فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح / رئيس الجمهورية – رئيس المؤتمر الشعبي العام أمس بقاعة 22 مايو للمؤتمرات الدولية بصنعاء أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر والتي تنعقد على مدى يومين بالتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المؤتمر (اليوبيل الفضي).

وفي مستهل الجلسة تحدث رئيس الجمهورية – رئيس المؤتمر بكلمة رحب فيها بالمشاركين في الدورة .

وقال : هذه الدورة ستقف أمام قضايا وطنية مهمة وفي مقدمتها الهم الاقتصادي الذي يشغل المواطنين.. الى جانب القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

وأضاف : إن المؤتمر الشعبي العام يفخر بأنه قام على قاعدة الحوار منذ تاسيسه في الـ 24 من اغسطس عام 1982م وما سبقه من تحضيرات وحوارات سياسية مسؤولة وديمقراطية من خلال لجنة الحوار الوطني التي ضمت عددا من قيادات العمل السياسي بمختلف توجهاتهم الاسلامية والاشتراكية والبعثية والناصرية ومناضلي الثورة اليمنية التي صاغت الميثاق الوطني واجمعت عليه كل القوى السياسية واقره الشعب في استفتاء شعبي عام

ومضى الأخ الرئيس قائلا : " لقد قاد المؤتمر الشعبي العام خلال الربع القرن المنصرم تحولات كبيرة وتحققت للوطن في ظل الكثر من المنجزات على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية، إلى جانب الحفاظ على النظام الجمهوري الخالد وتجسيد مبادئ وأهداف الثورة اليمنية في الواقع العملي، فضلا عن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م مع شركائه في الحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب الأخرى التي كانت منضوية في إطار المؤتمر الشعبي العام ."

وتابع الأخ الرئيس قائلا : " كما قاد المؤتمر مسيرة البناء والتطور وحقق نهضة تنموية شاملة في عموم اليمن لسها كل مواطن سواء في مجال الطرقات والاتصالات والكهرباء والتعليم الاساسي والتعليم العالي او مشاريع المياه والصناعة والخدمات الخاصة والبنية التحتية التي هبات الوطن للإطلاق بحظى متسارعة نحو تحقيق النهوض الحضاري المنشود.

وأردف فخامة الأخ الرئيس – رئيس المؤتمر الشعبي العام .. قائلا:

" لقد أنجز المؤتمر مهامها الكبيرة على الصعيد الديمقراطي، حيث تم إجراء عدة دورات إنتخابية رئاسية ونيابية ومحلية عن طريق الإقتراع الحر والمباشر . وقال : " المؤتمر الشعبي العام يقف اليوم أمام مهام عظيمة وتحولات كبيرة وفي مقدمتها الهم الاقتصادي والمعالجات التي يجب ان تتخذها الحكومة ."

وأضاف: " ومن هنا ندعو كافة القوى السياسية الى الحوار المسؤول وبشفافية مطلقة وتقديم المعالجات والحلول ."

وتابع قائلا : " نحن في المؤتمر الشعبي العام ممثلا بحكومة المؤتمر على استعداد تام للاستماع الى الحلول اذا كانت مجدية لمعالجة هموم المواطنين ودون ضجيج في الشارع أو تزييف لوعي المواطنين لأن ارتفاع الاسعار كان غالبا ولأسباب وعوامل خارجية معقدة عبر كل القويات القضائية وعبر

كل وسائل الاعلام العالمية ."

ومضى قائلا : " ورغم ذلك نقول من لديه أية حلول لمعالجة إرتفاع الأسعار سنرحب بتلك الحلول، كما سنربح وأن نتحدث مع المسئول ان مسؤولا في رأس الدولة أو في الحكومة أو أي مؤسسة برلمانية أو تنظيمية يلتمس هم المواطن ويسمع آتانه ويتجاهل هذا الاثن دون أن يتخذ أية معالجات قد تكون لديه ."

وأكد الأخ الرئيس ان المؤتمر يدرك أنه يتحمل كامل المسؤولية وهو المسؤول الأول والأخير عن تحقيق تطلعات الشعب اليمني الذي منحه الثقة.

وقال: " نعتبر نحن قفنا بأن المؤتمر سيظل عند حسن ظن أبناء الشعب اليمني، وأنه سيظل إن شاء الله تعالى في المستقبل القريب ينال ثقة غالبية اليمنيين ويصوتون لمرشحيه في الانتخابات النيابية كما منحته الشعب ثقته في الماضي والحاضر وسيمنحه في المستقبل لان المؤتمر الشعبي هو حزب الوسط حزب هذه الأمة وبنى هذا التنظيم على أسس ديمقراطية وضم في صفوفه خيار قادة العمل السياسي سواء كانوا في البعث والاشتراكي او في حركة الاخوان المسلمين أو في الناصري أو مناضلي الثورة اليمنية، وهذه قيادات جبرية ومسؤولة، والشعب يعرف لمن يمنح

ثقتة ."

وقال فخامة الأخ رئيس الجمهورية " هناك هموم داخلية وأخرى خارجية، فنحن نتابع الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يعانها الشعب الفلسطيني ."

وتابع قائلا : " لقد تقدمت اليمن بمبادرة وعرضتها على التنظيمين الفلسطينيين الاساسيين حركتي فتح وحماس واستجاب الطرفان للمبادرة اليمنية .. ولكن فتح اشترطت التنفيذ بعد إنهاء إنقلاب غزة" حسب قولهم، ونحن على تواصل معهم بهدف إنهاء ما يعانها الشعب الفلسطيني ونحدث معهم بشفافية مطلقة، ولقنا لهم " أنتم تتصارعون على طواحين الهواء، فأنتم لا تزالون تحت وطأة الإحتلال الصهيوني، ورغم ذلك تتسابقون على المناصب، ومن المفترض أن يكون لديكم عمل جبوي لتعزير نضالكم الوطني المشروع حتى تستعيدو كافة حقوقكم الغتصبة وتنالوا الإستقلال من الإحتلال وتقيموا بولتكم المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وبعد ذلك تضعوا أسس بناء الدولة الفلسطينية في إطار التعددية السياسية واحترام الرأي والرأي الآخر ."

وتطرق الأخ الرئيس في كلمته للجهود المبذولة لتابعة قضية المعتقلين اليمنيين في جواتانامو.

وقال " نحن نتابع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المعتقلين اليمنيين في معسكر جواتانامو وكوبا ونطالبها بتسليم المعتقلين اليمنيين مع ملفاتهم، ومن ثبت إدانته فسيخصي مدة العقوبة في الين ومن لم يثبت عليه أية إدانة أول تصدر بحقه عقوبة أو أحكام فسيتم الإفراج عنه ."

وأضاف فخامته : " لقد وجهنا الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية بمتابعة هذا الأمر مع الولايات المتحدة الأمريكية ."

واختتم الأخ الرئيس كلمته قائلا " باسمكم جميعا أعضاء المؤتمر الشعبي العام ممثلا باللجنة الدائمة واللجنة العامة اتوجه بالشكر والتقدير والعرفان الى المؤسسة الوطنية الكبرى القوات المسلحة والأمن التي تحافظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة وتبهي الاجراء للإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، فيفضل هذه المؤسسة الوطنية بتعم الوطن بالأمّن والاستقرار، ولهذا نتوجه بالتحية لكل مقاتلين في كل جبل وسهل وواد وجزيرة ."

بعد ذلك قدم الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام عبد القادر باجمال تقريرا عن أنشطة المؤتمر خلال الفترة مابين إنعقاد دورتيه الأولى والثانية .

وقال : " إنّه من دواعي العجبة والبهجة العظيمة أن يأتي انعقاد الدورة الثانية للجنة الدائمة في إطارها الجديد تزامنا مع الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما على قيام التنظيم السياسي في اليمن الوطني الراحل، المؤتمر الشعبي العام، الذي أحدث قيامه تحولا ديمقراطيا وشعبيا عظيما كجبهة وطنية عريضة تضم كافة القوى السياسية والاجتماعية تحت قيادة ورعاية قائدنا العظيم الرئيس / علي عبدالله صالح ."

وأضاف: " إن احتفالاتنا بقيام المؤتمر الشعبي العام هو احتفال وطني أصيل ووفاء حقيقي منزّه من المظاهر الشكلية نحو الاعتراف بالأثر الوطني والوحدوي العميق الذي مثله المؤتمر الشعبي العام في مضمار الحركة الوطنية السياسية الرائدة ."

وتابع قائلا : " واليوم بكل ما لدينا من عقل وضمير ونفس سوية نستطيع أن نقيم مسيرة المؤتمر الشعبي العام خلال ربع قرن من الزمان أنتج فيها المؤتمر وقاد نتاجات جريئة على المستوى القومي وحقق ريادة رائدة في مضمار العمل السياسي والفكري والتنموي الشامل، فأنتج بذلك المهام الوطنية التاريخية العظيمة التي ترسخت في عقول ووجدان الأجيال اليمنية المتطلعة على الدوام إلى مستقبل آمن في ظل الجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، وفي ظل سيادة وشيوع الحريات العامة وحقوقي الإنسان وتحت قيادة القائد الوطني الفذ والرائد في مسيرة تاريخنا المعاصر الرئيس / علي عبدالله صالح ."

وتابع باجمال قائلا : " يأتي إجتماعنا اليوم بعد التقدم الكبير الذي أحرزه المؤتمر العام السابع على كافة المستويات التنظيمية والفكرية والسياسية، وبعد الانتصارات الباهرة التي حققها المؤتمر الشعبي العام وجماعيتها الحاشدة في خوضها معترك العمل الديمقراطي التاريخي المهم الذي شهدته عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية، والتي برهنت على قوة وصلابة وتماسك تنظيمنا الوحدوي على

نحو رابع وخلاق مدعوما بزخم جماهيري وبروح شعبية وثأبة وبالتمحام وطني أكد الأصالة والوفاء والروح العالية والالتفاف الحقيقي والصادق حول الرئيس / علي عبدالله صالح وقيادته للوطن وللمؤتمر الشعبي العام . . موضحا أن الاستحقاقات البرنامجية التي طرحتها عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية تقع في مقدمة المهام الوطنية العظيمة المناطة بقيادة وقواعد وحكمة المؤتمر الشعبي العام وتطرح نفسها وبصورة مطلقة ومهمة وعاجلة كواجبات محورية ذات أبعاد إستراتيجية وطنية مهمة ."

وعرض التقرير مجمل الفعاليات والإجراءات والقرارات التي انبثقت عن نشاط اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأمانة اللجنة الدائمة، والتطورات الإيجابية التي حدثت على كافة الصعد: (التنظيمية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية)

وبعيداً عن الانفعالية وردود الفعل العنيفة، كما طالبت جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالوقوف في وجه هذه الفتنة ومساندة القوات المسلحة والأمن التي تصدت وتتصدى للإرهابيين وأعمالهم ودعواتهم المقيتة الرامية إلى إضعاف الدولة وتشطيت جهودها في سبيل البناء التنموي وإعاقه عملية التطور الديمقراطي والمؤسسي. . معتبرا أن تماسك الأوضاع الداخلية وتقوية عناصر الوحدة الوطنية ووقوف القوى السياسية موقفا متماسكا جيل الأخطار الحديثة بالأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي ينبغي أن يكون ميّداً ثابتاً وخطاً واضحاً لا يسع فيه ولا غموض ولا يخضع لأية حسابات ذاتية أو تحرضات سياسية ثأرية، ذلك لأن قضايا الوطن والمواطن وأمنه واستقراره لا يقبلان المساومة أو المناورة والاصطيدان في المياه العكرة.

وبشأن جهود معالجة آثار فتنة محاولة الانفصال في صيف 1994م.. قال باجمال : " لقد برزت وتبرزت في أوقات مختلفة بعض المشكلات المتصلة بالأحداث والتطورات، والتحولات التي حصلت أثناء مسيرة العمل الوحدوي الديمقراطي والتنموي، وكان من أبرز تلك الآثار هو ما خلفته فتنة الردة ومحاولة الانفصال عام 1994م، حيث تسببت تلك الفتنة في إحداث اختلالات اقتصادية مدمرة، ومأس اجتماعية كبيرة، ولم يكن لأرلئك الذين مستهم تلك الأحداث بأثارها السلبية – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – من ذنب إلا أنهم كانوا ضحية من غرر بهم، وقادهم إلى تلك المعاناة ."

واستطرد قائلا : " طفت على ساحة الأحداث مؤخرا مشكلة المتقاعدين العسكريين، والأراضي، والحقوق الأخرى المتصلة بهم؛ وهو الأمر الذي اتخذت القيادة السياسية القرار بشأنه في وقت مبكر، ووجه فخامة الأخ رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة برئاسة رئيس هيئة الأركان العامة، والتي قامت باستمعا مندوبين عن المتقاعدين من كل المحافظات لبحث آليات حل الإشكاليات القائمة". موضحا أنه بناء على تصورات اللجنة أصدر فخامة الأخ رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة سلسلة قرارات جمهورية بإعادة وترقية أعداد كبيرة من المتقاعدين، فقد صدر القرار الجمهوري رقم (40) بترقية (493) ضابطا إلى رتب أعلى، والقرارات (41 و 42) والقاضيان بإعادة (913) ضابطا، ثم القرار (53) بإعادة (416) ضابطا، والقرار (65) الصادر بتاريخ 11 أغسطس الجاري بإعادة (380) ضابطا، والقرار (66) في نفس اليوم بترقية (397) ضابطا إلى رتب أعلى ومنحهم حقوقهم المالية والإدارية. . كما أصدر فخامة رئيس

الجمهورية توجيهاته بشأن من التحقوا بالقوات المسلحة إبان حرب 1994م بطريقة عشوائية في بعض المحافظات الجنوبية، ولم يتم ترقيتهم، حيث أمر بإعادة ترقيتهم، وصرف كافة مستحقاتهم، ومعالجة ترقياتهم، كما أن هناك لجان فرعية في مختلف محافظات الجمهورية أنيط بها استقبال المنظمات، وتقوم حاليا بفرزها، العملية مستمرة حتى يتم حسم كافة الإشكاليات القائمة، ذات الطابع الحقوقي الصحيح ."

وتطرق أمين عام المؤتمر الشعبي العام إلى النجاحات والجهود المبذولة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية.. موضحا أن برنامج المؤتمر أركز على محورين رئيسيين أولهما محور الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والمؤسسية والقانونية والقضائية، والثاني محور الإصلاحات السياسية والدستورية، وكلا المحورين استمدى وجودهما في البرنامج الظروف التاريخية الجوهرية والإستراتيجية التي فرضها التحول العظيم في مسيرة الشعب والوطن اليمني عشية استعادة الوحدة المباركة، وكذا التعديات التي خلفتها فتنة الردة

والتطرق أمين عام المؤتمر الشعبي العام إلى النجاحات والجهود المبذولة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية.. موضحا أن برنامج المؤتمر أركز على محورين رئيسيين أولهما محور الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والمؤسسية والقانونية والقضائية، والثاني محور الإصلاحات السياسية والدستورية، وكلا المحورين استمدى وجودهما في البرنامج الظروف التاريخية الجوهرية والإستراتيجية التي فرضها التحول العظيم في مسيرة الشعب والوطن اليمني عشية استعادة الوحدة المباركة، وكذا التعديات التي خلفتها فتنة الردة

والتطرق أمين عام المؤتمر الشعبي العام إلى النجاحات والجهود المبذولة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية.. موضحا أن برنامج المؤتمر أركز على محورين رئيسيين أولهما محور الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والمؤسسية والقانونية والقضائية، والثاني محور الإصلاحات السياسية والدستورية، وكلا المحورين استمدى وجودهما في البرنامج الظروف التاريخية الجوهرية والإستراتيجية التي فرضها التحول العظيم في مسيرة الشعب والوطن اليمني عشية استعادة الوحدة المباركة، وكذا التعديات التي خلفتها فتنة الردة

والتطرق أمين عام المؤتمر الشعبي العام إلى النجاحات والجهود المبذولة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية.. موضحا أن برنامج المؤتمر أركز على محورين رئيسيين أولهما محور الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والمؤسسية والقانونية والقضائية، والثاني محور الإصلاحات السياسية والدستورية، وكلا المحورين استمدى وجودهما في البرنامج الظروف التاريخية الجوهرية والإستراتيجية التي فرضها التحول العظيم في مسيرة الشعب والوطن اليمني عشية استعادة الوحدة المباركة، وكذا التعديات التي خلفتها فتنة الردة

والتطرق أمين عام المؤتمر الشعبي العام إلى النجاحات والجهود المبذولة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية.. موضحا أن برنامج المؤتمر أركز على محورين رئيسيين أولهما محور الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والمؤسسية والقانونية والقضائية، والثاني محور الإصلاحات السياسية والدستورية، وكلا المحورين استمدى وجودهما في البرنامج الظروف التاريخية الجوهرية والإستراتيجية التي فرضها التحول العظيم في مسيرة الشعب والوطن اليمني عشية استعادة الوحدة المباركة، وكذا التعديات التي خلفتها فتنة الردة

للمؤتمر: فضلا عن الجهود التي بذلت لمعالجة أوجه القصور وتعزيز العمل التنظيمي على مستوى مختلف الفروع والدوائر، وبما يكفل التوظيف الأمثل للامركزية التنظيمية، وكذلك مواصلة البناء المؤسسي التنظيمي للمؤتمر وتفعيل أدواته الاتصالية، والتأكيد على توفير الإمكانيات، ورفع مستوى مهارات ومعارف الإدرات الانتخابية في الفروع، واستكمال تشكيل الهيئات الاستشارية في إطار الفروع، وتبني الأنشطة الاجتماعية في إطار الفروع، وبصورة تحقق التوازن الإيجابي بين النشاط التنظيمي والاجتماعي.

وقال باجمال: " لقد أخذت بعض الأحداث المقلقة والمخلّة بالسلام الاجتماعي وزعزعة الأمن والاستقرار والإخلال بالسكينة العامة حيزا كبيرا من اهتمامات اللجنة العامة للمؤتمر وعلى وجه الخصوص تلك الأحداث التي شهدتها بعض مناطق محافظة صعده والتي قادها بعض من الإرهابيين والخارجين عن القانون والنظام والداعين إلى الفتنة والتزق بالإخلال بالوحدة الوطنية والمستترين خلف أوهام الفتنة الطائفية والذهبية والمناطقية.. . مبيّنا في هذا الصدد أن اللجنة العامة حرصت على توجيه العمل السياسي والخطاب الإعلامي توجيهها رشيدا وعقلانيا

**نتابع الولايات المتحدة بشأن المعتقلين**

**اليمنيين ونطالب بتسليم ملفاتهم**

**في صفوف المؤتمر خيار قادة العمل السياسي من البعث والاشتراكي**

**وحركة الاخوان المسلمين والناصرين و مناضلي الثورة اليمنية**